

## مستلزمات تفعيل الرقابة الشرعية الخارجية في المصارف الإسلامية

م. سوسن احمد سعيد  
كلية الإدارة والاقتصاد/جامعة الموصل

م. صبا احمد سعيد  
كلية الإدارة والاقتصاد/جامعة الموصل

[swsanaluo@yahoo.com](mailto:swsanaluo@yahoo.com)

### المستخلص

تعد الرقابة الشرعية الخارجية من المتطلبات الرئيسية التي تحكم أداء المصارف الإسلامية حيث إنها تراقب أداء تلك المصارف من الناحية الشرعية بعيداً عن الربا وأشباه الربا وتمدها بالفناوي التي تتلاءم مع سير عملها وتأتي أهمية البحث من أهمية المصارف الإسلامية كونها تقدم البديل الشرعي للمصارف الربوية وضرورة وجود رقابة شرعية خارجية تحكم أعمال تلك المصارف ويهدف البحث إلى تحديد ماهية الرقابة الشرعية الخارجية ومتطلبات تفعيل تلك الرقابة في المصارف الإسلامية وتتمثل مشكلة البحث في عدم وجود هيئات رقابة شرعية خارجية تحكم أعمال المصارف الإسلامية أما فرضية البحث فتتمثل في مدى إمكانية وجود هيئات رقابة شرعية خارجية في المصارف الإسلامية وتحديد متطلبات تفعيلها في تلك المصارف أما أهم النتائج التي توصل إليها البحث تتمثل بأن الجهة التي تمارس أعمال الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية هي جهات داخلية تابعه لإدارة المصارف تهدف إلى فحص وتقييم مدى التزام المصارف الإسلامية بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية .

الكلمات المفتاحية (الرقابة الشرعية – الرقابة الشرعية الخارجية – المصارف الإسلامية )

## Requirements of Activation the Legitimate External Control in Islamic Banks

Sawsan Ahmed Saeed  
Luctuarar

Department of Accountancy  
University of Mosul

Saba Ahmed Saeed  
Luctuarar

Department of Accountancy  
University of Mosul

### Abstract

The external control consider as amain requirements that govern the performance of Islamic banks , it monitors the performance of these banks from the Islamic view to be away from riba and provide these banks with the fatwa that adequate with their work .

The importance of research come from the importance of Islamic banks which offering the practical alternative instead of usury banks , and the need for external control of those banks and research aims to determine external Sharia commit to control the Islamic banks.

The research problem represent in the lack of external control commit represent with Sharia commit govern the work of the Islamic banks .

The hypothesis of the research is represented in the possibility and existence of oversight bodies legitimacy of foreign Islamic banks and determine the requirements activated in those banks .

The most important findings of the research is that the control commits in the Islamic banks are local commits belonging to the bank management, aims to examine and assess the extent to which the Islamic banks are working under the Islamic principles.

Keywords (Shariah - Foreign Sharia - Islamic banks)

**المقدمة**

تعد المصارف الإسلامية ضرورة من ضرورات الحياة على اعتبار إنها تؤدي خدمات لعموم المجتمع وتهدف إلى تحقيق النماء والأرباح في الأموال وتساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية من وجهة نظر إسلامية وبالتالي فهي من أهم الركائز لتطبيق مفهوم وأسس الاقتصاد الإسلامي في الواقع العملي ونتيجة لذلك فلا بد من وجود أداة رقابية شرعية على العمليات المصرفية قبل إقرارها تبين مدى تماشيها مع أحكام الشريعة الإسلامية ومن هنا يتعاطم دور الرقابة الشرعية الخارجية في تلك المصارف نتيجة الحاجة إلى وجود رأي رقابي شرعي يتناسب مع طبيعة تلك العمليات ويبقيها ضمن رؤية إسلامية وبالتالي فهي تحتاج إلى أشخاص مؤهلين من علماء الشريعة الإسلامية لكي يمدوا تلك المصارف بالفتاوى التي تحكم عملهم وأشخاص آخرين من المراقبين لكي يتمكنوا من إبداء ملاحظاتهم وأرائهم عن سير العمل المصرفي بموضوعية واستقلالية وبعيداً عن تأثيرات إدارة تلك المصارف .

**مشكلة البحث :-**

تتمثل مشكلة البحث في عدم وجود هيئات رقابة شرعية خارجية تحكم أعمال المصارف الإسلامية .

**هدف البحث :-**

يهدف البحث إلى تحقيق الأتي :-

- 1- تحديد ماهية الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية وذلك من خلال تحديد مفهوم وأهداف و أسس وأنواع الرقابة الشرعية في تلك المصارف .
- 2- تحديد ماهية الرقابة الشرعية الخارجية في المصارف الإسلامية وذلك من خلال تحديد مفهوم وأهداف ومهام والصعوبات التي تواجه الرقابة الشرعية الخارجية في المصارف الإسلامية .
- 3- تحديد متطلبات تفعيل الرقابة الشرعية الخارجية في المصارف الإسلامية .

**أهمية البحث :-**

تأتي أهمية البحث من أهمية المصارف الإسلامية كونها البديل الشرعي للمصارف الربوية وضرورة وجود رقابة شرعية خارجية تحكم أعمال تلك المصارف وتساعد في أداء مهامها وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية .

**فرضية البحث :-**

يقوم البحث على فرضية مفادها في مدى إمكانية وجود هيئات رقابة شرعية خارجية تحكم عمل المصارف الإسلامية مع ضرورة تحديد متطلبات تفعيل تلك الرقابة في المصارف الإسلامية .

**منهج البحث :-**

اعتمد البحث المنهج الوصفي وذلك من خلال الاستعانة بالرسائل الجامعية والدوريات والمصادر الأخرى والانترنت .

**خطة البحث :-**

اشتمل البحث على ثلاثة محاور :-

- المحور الأول :- ماهية الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية .
- المحور الثاني :- ماهية الرقابة الشرعية الخارجية في المصارف الإسلامية .
- المحور الثالث :- متطلبات تفعيل الرقابة الشرعية الخارجية في المصارف الإسلامية .
- المحور الأول :- ماهية الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية :-

قبل التحدث عن ماهية الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية لابد من التطرق إلى مفهوم المصرف الإسلامي والذي يغد ظاهرة اقتصادية برزت في الثلث الاخير من القرن العشرين حيث يمثل ردة فعل حضارية وحاجة اقتصادية للامة الاسلامية وذلك عندما ادرك المسلمون قصور النظام

المصرفي الربوي عن ملائمة معتقداتهم الدينية اضافة الى وعيهم لاهمية استغلال ثرواتهم من قبل مؤسسات مالية تنطلق من عقيدة الامة وثقافتها بدلاً من اللجوء الى المصارف الربوية ( العجلوني، 2009، 1) وبالتالي يعرف على انه " مؤسسة مالية واقتصادية تباشر أنشطتها المصرفية والاستثمارية والتمويلية ونحوها وفق أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية لتحقيق النماء والأرباح في الأموال ، كما تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، فهي مؤسسات اقتصادية هادفة للربح وذات بعد اجتماعي " ( شحاتة ، بدون سنة نشر ، 5 ) . كما أن للمصرف الإسلامي خصائص لعل أهمها الآتي :-

1- استبعاد التعامل بالفائدة : إن من أهم معالم المصارف الإسلامية هو إسقاط الفائدة الربوية من كل عملياته أخذاً أو إعطاء ، لأن الإسلام قد حرم الربا بكل أشكاله (إلهيتي ، 191، 1998).

2- تنوع صيغ الاستثمار الإسلامي إذ تتصف الاستثمارات بالمصرف الإسلامي بما يأتي : (سيعفان وقدورة ، 1997، 76)

- التنوع والتباين لأن لكل نوع من أنواع الاستثمار سمات وخصائص يتميز بها عن الآخر .
- التفاوت في توقيت تحقق العائد أو الإيراد .
- التفاوت في توقيت تحصيل العائد أو الإيراد .
- التفاوت في درجة المخاطرة والضمانات اللازمة .
- التقيد بالضوابط الشرعية التي تحكم العديد من أدوات الاستثمار .

3 - توجيه كل نشاط نحو الاستثمار الحلال : التنفيذ على أساس قاعدة الحلال والحرام التي يحددها الإسلام ويترتب عليه ما يأتي (إلهيتي ، 1998 ، 191)

- الاعتماد على المشاركة والمضاربة كبديل للفوائد الربوية .
- توجيه الاستثمار وتركيزه في دائرة إنتاج السلع والخدمات .
- تحري أن يقع المنتج ، ومرآحل إنتاجه ، وأسباب إنتاجه ، منسجمة مع قاعدة الحلال .
- تحكيم مبدأ احتياجات المجتمع ومصلحة الجماعة قبل النظر إلى العائد .

4. ربط التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية : تحاول المصارف الإسلامية رفع المستوى المعاشي للمجتمع من خلال سياسته الاستثمارية للمشاريع والمؤسسات الاقتصادية التابعة له

5. تجميع الأموال العاطلة ودفعها إلى مجال الاستثمار نظراً لعزوف الكثير من المسلمين عن التعامل مع المصارف التقليدية

6. عدم إسهام هذه المصارف وتأثيرها المباشر فيما يطرأ على النقد من التضخم : يمنح الوحدة النقدية السائدة استقراراً وثباتاً في قيمتها الشرائية ويسهم إلى حد كبير في الحد من ظاهرة التضخم ، لأن المصارف التقليدية تقوم بعملية ما يسمى بـ (خلق النقود) أو (خلق الائتمان) أي إنها قادرة على تخلق نقودها بنفسها عن طريق فتح الاعتمادات للسحب على المكشوف لربائنها ضمن حدود معينة مسموح بها لكل زبون .

7. يؤدي إلغاء الربا واستبداله بنظام المشاركة إلى تحرر الزبون من النزعة السلبية التي يتسم بها المودع المنتظر الفائدة الربوية وفي النظام الإسلامي يحصل المستثمر على الربح العادل الذي يتكافأ

مع الدور الفعلي الذي أداه ماله في التنمية الاقتصادية. ( عطية ، 1984 ، 66 )

وبعد عرض مفهوم وخصائص المصرف الإسلامي سوف يتناول هذا المحور الفقرات الآتية :-  
**أولاً :- تعريف الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية :-** تعد الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية الركن الأساسي الذي يهتم بالتأكد من تطبيق أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية بالإضافة إلى تطبيق القواعد والأصول والأعراف المحاسبية ، وعليه تعرف الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية على إنها :- عملية منظمة تهتم بتدقيق المعاملات المصرفية في ضوء أسس ومعايير

المحاسبة والتدقيق والرقابة مع الأخذ بنظر الاعتبار مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية وطبقا للقوانين واللوائح السائدة في البلد .

إذا فالرقابة الشرعية هي عملية تهدف إلى التأكد من التزام المصارف الإسلامية بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية وتكون فتاواها وقراراتها ملزمة لتلك المصارف .

ويتضمن مفهوم الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية المعالم الأساسية الآتية:- (طبيعة دليل إرشادات المراجعة والرقابة في المصارف الإسلامية، 23)

1- تتمثل عمليات الرقابة الشرعية في المتابعة والملاحظة والتدقيق وتقديم التوصيات والإرشادات للتصويب والتطوير إلى الأفضل .

2- يتمثل نطاق الرقابة الشرعية في الأعمال والتصرفات والمعاملات وما في حكمها التي يقوم بها المصرف الإسلامي خلال فترة زمنية محددة .

3- من مرجعيات الرقابة الشرعية أحكام مبادئ الشريعة الإسلامية والقوانين والقرارات والتعليمات الصادرة من الجهات المعنية وكذلك الخطط والسياسات والنظم والبرامج الداخلية وأيضا أسس ومعايير المحاسبة والتدقيق والرقابة المناسبة .

4- يقوم بالرقابة الشرعية في المصرف الإسلامي فريق من المدققين والمراقبين الذين تتوفر فيهم مواصفات وشروط معينة تمكنهم من القيام بالمهام والمسؤوليات على الوجه الأفضل .

**ثانيا :- أهداف الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية :**

إن أهداف الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية من وجهة نظر معظم الباحثين تتبين من خلال التأكد من الآتي :

1- صحة وسلامتها البيانات والمعلومات المسجلة في الدفاتر والسجلات والتأكد من انها معدة وفقا للمبادئ والأصول والأعراف المحاسبية ووفقا لأحكام ومبادئها الشرعية الإسلامية .

2- المحافظة على موجودات وأموال المصرف الإسلامي وعمالته .

3- إن أعمال المصرف قد تمت وفقا لأحكام ومبادئها الشرعية الإسلامية ووفقا لقواعد وإصولها الرقابة الشرعية .

4- تقييم أداء عمل المصرف الإسلامي وعلى فترات دورية لتحديد النواحي الايجابية والعمل على دعمها وتميئتها والعمل على تقليص النواحي السلبية وبيان أسبابها والعمل على معالجتها .

5- إعداد تقارير تتضمن معلومات تعكس مدى قيام المصرف الإسلامي بالواجبات الملقاة عليه وتقديمها إلى عموم المجتمع وبيان مدى فائدة هذه المصارف في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

**ثالثا :- أسس الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية :-**

تقوم الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية على العديد من الأسس وهي :- (طبيعة دليل إرشادات المراجعة والرقابة في المصارف الإسلامية ، 25):

1- أسس إيمانية :- حيث يجب ان يستشعر المراقب في المصرف الإسلامي بان الله سبحانه وتعالى يراقبه في كل معاملاته وتصرفاته وان له وقفة مع الله عز وجل يوم القيامة يحاسبه عن ما قام به من أعمال ، إذا إن استشعار المراقب بذلك يجعله يعمل بإخلاص وإتقان ويرفض ما يلقي عليه من ضغوط مما يزيد من ثقة الناس بعمله .

2- أسس أخلاقية :- إذا يجب أن يتسم المراقب بالصدق والأمانة وأن يكون أميناً ويحافظ على أسرار عملائه وأن يتحلّى بكافة صفات المسلم ، وأن تمتنع المراقب بهذه السمات يؤدي الى تحقيق الثقة بينه وبين عملائه مما ينعكس على فاعلية أداء العمل الرقابي

3- أسس سلوكية :- يجب على المراقب أن يحترم ذاته وكرامة عملائه وأن يقدم إليهم النصائح والمشورة بالحكمة والموعظة الحسنة مع عدم إفساء إسرارهم (تجنب التشهير)

4- كما تقوم الرقابة الشرعية في المصارف على أسس أخرى كالمسؤولية والموضوعية والاستمرارية والثبات والمرونة والإجراءات والأساليب والأدوات 0  
**رابعاً- أنواع الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية :-**

للرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية أنواع تتمثل بالآتي :-  
 ا- الرقابة الشرعية الداخلية :- وهي الرقابة التي يمارسها قسم أو إدارة مستقلة تابعة لإدارة الرقابة الداخلية وتهدف إلى فحص وتقييمه مدى التزام المصرف بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية والفتاوى والإرشادات والتعليمات الصادرة عن هيئة الرقابة الشرعية للمصرف . (معايير المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية ، 2008 ، 24 ) .  
 ب- الرقابة الشرعية الخارجية :- وهي الرقابة التي تمارس من قبل هيئة مستقلة غير تابعة لإدارة المصرف الإسلامي والتي تهتم بفحص وتحليل مختلف الأعمال والأنشطة التي تمارسها المصارف الإسلامية والفتاوى الصادرة في هذا الشأن وإيجاد البدائل والصيغ المشروعة المناسبة لما هو غير مشروع منها وتكييفها بعيداً عن شبهة الربا المحرم شرعياً . (العزاوي والجرجري ، بدون سنة نشر ، 21،

وعند تحليل مفهوم الرقابة الشرعية يتضح الآتي :- (الشرع ، 2007، 5)  
 أ- إن الرقيب الشرعي مسؤول عن تكوين وإبداء رأي حول مدى التزام المصرف الإسلامي بالنواحي الشرعية في معاملاته .  
 ب- أن تعمل الرقابة الشرعية دون معوقات وتدخلات تعيق عملها .  
 يتضح مما سبق أن جميع أنواع الرقابة الشرعية هدفها واحد ينصب على التزام المؤسسات بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية مع اختلاف الجهة المنفذة لتلك الرقابة.  
**خامساً : مكونات الرقابة الشرعية :-** تتكون الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية من ثلاث هيئات وهي :- (حماد ، 2005، 2 )

ا – الهيئة العليا للرقابة :- وهي على مستوى المصارف الإسلامية كافة .  
 ب – هيئة الفتوى :- وهي على مستوى كل مصرف على حدة ، وتقوم بالناحية النظرية وإيجاد البدائل الشرعية وال طول العملية لمشاكل المصارف الإسلامية .  
 ت – هيئة التدقيق الشرعي: وهي على مستوى كل مصرف وتقوم بالناحية العملية ، أي التأكد من التزام إدارة المصرف بالحدود المرسومة لها من الناحية الشرعية والتزامها بتوجيهات هيئة الفتوى والفتوى الصادرة عنها .

#### **المحور الثاني :- ماهية الرقابة الشرعية الخارجية في المصارف الإسلامية .**

لقد تضمن هذا المحور النقاط الآتية :-

##### **أولاً :- تعريف الرقابة الشرعية الخارجية في المصارف الإسلامية**

لقد تم التطرق في المحور الأول إلى تحديد مفهوم الرقابة الشرعية الخارجية في المصارف الإسلامية ، وتبين أنها عبارة عن عملية يقوم بها شخص مستقل عن الوحدة بهدف إبداء رأي فني محايد عما إذا كانت العمليات والأنشطة التي يقوم بها المصرف الإسلامي مطابقة للشريعة الإسلامية ووفقاً للفتاوى الصادرة من قبل العلماء المتخصصين بالشريعة الإسلامية وبالأمر المحاسبية والرقابية .

وللرقابة الشرعية أشكال مختلفة تتمثل بالآتي :- (القطان ، 2004، 2 )

- هيئة أو جهاز رقابة شرعية مستقل غير تابع لأي من المصارف الإسلامية ومنفصل عن البنك المركزي .
- جهة استشارية مركزية خارج المصرف تفتى بالمسائل المعروضة عليها فقط ولا صلة لها بمراجعة الأعمال المنفذة .

- جهاز رقابي شرعي متكامل لا يتبع الجمعية العمومية للمساهمين يحتوي أعضاء للإفتاء وآخرين كمستشارين وغيرهم للتدقيق والمراجعة وآخرين للرقابة والمتابعة بالإضافة إلى رئيس الهيئة ومقررها والدعاة .

- مستشار شرعي يستشار في بعض المعاملات ولا علاقة له بالتنفيذ ولا بكيفيته .

#### ثانياً :- أهداف الرقابة الشرعية الخارجية :-

تهدف الرقابة الشرعية الخارجية إلى بيان المعاملات والأنشطة الحلال التي تقام بالمصرف وإقرارها وبيان المعاملات والأنشطة الحرام أو التي فيها شبه شرعية مانعة من تداولها وذلك لاجتنابها أو الإنهاء منها إن كانت قائمة وإيجاد البديل الشرعي لها ، بالإضافة إلى القيام بدور الرقابة نيابة عن المودعين في هذه المصارف . (القطان ، 2004 ، 10 )

#### ثالثاً :- أهمية الرقابة الشرعية الخارجية في المصارف الإسلامية :-

تأتي أهمية الرقابة الشرعية الخارجية في المصارف الإسلامية من وجهة نظر معظم الباحثين بالآتي :-

أ - إن الأساس الذي قامت عليه المصارف الإسلامية المعاصرة هو تقديم البديل الشرعي للمصارف الربوية غير الشرعية فالرقابة الشرعية الخارجية هي الجهة التي تراقب وترصد سير عمل المصارف الإسلامية والتزامها وتطبيقها في معاملاتها للأحكام الشرعية .

ب - لا يمكن التأكد من هوية المصرف الإسلامي وتطبيقه لأحكام الشريعة الإسلامية وابتعاده عن الشبهات إلا من خلال وجود جهة شرعية تضبط أعماله وتصححها باستمرار .

ت - إن العمليات المصرفية في الاستثمار والتمويل بالذات تحتاج إلى رأي من هيئة الفتوى نظراً لتمييز هذه العمليات بالتغير وعدم التكرار مع كل حالة أو عملية أو مشروع يموله المصرف ، ومن ثم فالعاملون في النشاط الاستثماري يجب أن يكونوا على اتصال مستمر مع الرقابة الشرعية لأنهم دائماً بحاجة إلى الإفتاء في أحداث تواجههم أثناء عملهم .

ث - إن وجود الرقابة الشرعية الخارجية في المصرف يعطي المصرف الصبغة الشرعية كما يعطي وجود الرقابة ارتياحاً لدى الجمهور المتعاملين مع المصرف على أساس إنها تعمل بما يرضي الله سبحانه وتعالى .

ج - ( إن الأنظمة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي تعمل فيها المصارف الإسلامية هي أنظمة وضعية مما يجعل الحاجة ماسة لوجود رقابة شرعية خارجية تعمل على إنقاذ المصارف من الأمور غير الشرعية ) (العليان ، 2006 ، 48-49 )

#### رابعاً :- مهام الرقابة الشرعية الخارجية :-

تتلخص مهام الرقابة الشرعية الخارجية بالآتي :- (القطان ، 2004 ، 23 )

أ - الإفتاء :- وهي تمثل طبيعة الرقابة الشرعية ومن الضروري وضع منهج لها، فعلى قدر منهجها في التيسير أو التشديد وفي الأخذ بالعزيمة أم بالترخيص تكون فاعليتها وتدخّل ضمن عملية الإفتاء قيام الهيئة بوضع منهجية للإفتاء والرد على التساؤلات .

ب- تجميع الفتاوى ومتابعة تنفيذ فتاوى وتوصيات الهيئة .

ت- مراقبة الأعمال المزمع القيام بها: أي قبل البدء بالعمل وهو ما يعرف بالرقابة السابقة وأثناء العمل وهي الرقابة المتزامنة وبعد انتهاء العمل وهي الرقابة اللاحقة، إذا تعد الرقابة اللاحقة من أهم ما تقوم به هيئات الرقابة الشرعية، وهي تشمل مراجعة كل الأعمال والعمليات والعقود والملفات والنظم واللوائح والتعليمات كما تشمل الميزانية ومراجعة الحسابات الختامية ومراجعة الفتاوى السابقة وإبداء رأي رقابي شرعي محايد عن مدى تمشية أعمال المصرف الإسلامي وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية .

ث- وضع خطة لتدقيق المستندات والنماذج والإجراءات اللازمة للرقابة والتنفيذ بشكل يتلاءم مع المتطلبات الشرعية ، وبحيث يشمل الأنشطة كافة .

- ج- الاجتماعات : تجتمع بعض هيئات الرقابة الشرعية بكامل أعضائها بشكل أسبوعي ، او كل ثلاثة أشهر ، أو كل ستة أشهر .
- ح- رفع واستقبال التقارير الدورية الخاصة بالعمليات التي قامت بتدقيقها ومراجعتها بدرجة كافية من الإفصاح ثم مناقشتها .
- خ- تحديد مقادير الزكاة وتوجيه صرفها .
- د- وضع المبادئ الشرعية لاختيار العاملين وإعداد خطط تنفيذية ومشاركة العاملين والعملاء في المؤتمرات والندوات والدورات والبرامج التدريبية .
- ذ- تحديد نسبة المعاملات الشرعية في المصرف ، وإيجاد البدائل للعمليات الممنوعة شرعاً
- ر- إلغاء أو وقف أي نشاط للمصرف في حالة اعتقادهم مخالفته للشريعة.
- ز- المشاركة في حل النزاعات والدعاوى من وعلى المصرف .
- خامساً :- الصعوبات التي تواجه الرقابة الشرعية الخارجية – إن عدم تبلور مفهوم الرقابة في أذهان إدارة المصرف سيؤدي إلى خلق مشاكل عديدة لهيئة الفتوى ومن المشاكل والصعوبات التي تعاني منها هيئة الفتوى في المصارف الإسلامية:-**
- أ- قلة عدد الفقهاء المتخصصين في مجال المعاملات المصرفية والمسائل الاقتصادية الحديثة ، مما يؤدي إلى عدم وجود تصور واضح لهذه المسائل ومن ثم صعوبة الوصول للحكم الشرعي الصحيح فيها .
- ب- التطور السريع والكبير في المعاملات الاقتصادية وصعوبة متابعتها بالفتوى وبيان الحكم الشرعي .
- ت- عدم الاستجابة السريعة لقرارات الهيئة من قبل إدارة المصرف وهذا سيؤدي إلى استمرار وجود المخالفات الشرعية والاعتیاد عليها من قبل الموظفين مما يجعل من الرقابة الشرعية صورية لا معنى لها ، كما قد تستغل الإدارة عدم إمام الهيئة الكامل بدقائق المعاملات المصرفية فتقوم مثلاً بصياغة السؤال وتكييفه تكيفاً معيناً ، او حذف أجزاء منه أو قد تكون صياغة السؤال مخالفة للواقع العملي وغيرها من التصرفات .
- ث- ضيق اختصاصات الهيئة فيقتصر دورها في اغلب الأحيان على صورة سؤال وجواب ثم لا تقوم بتقويم الأخطاء وتقديم البديل الشرعي وتصبح بذلك واجهة شرعية.
- تكمّل الواجبات لإضافة الصبغة الشرعية على المصرف ودعاية أمام جمهور المسلمين .
- (حماد ، 2005 ، 10 )
- ج – إشكالية تعدد الفتاوى بين هيئات الفتوى في المصارف الإسلامية .
- ح – عدم اعتراف المصارف المركزية بالمصارف الإسلامية في اغلب الدول .
- خ – معظم قوانين التجارة والمصارف قد وضعت في البلدان العربية والإسلامية وفق نمط الصرف التقليدي وتحتوي أحكاماً لا تتناسب أنشطة المصرف الإسلامي(مصطفى ، 2012 ، 2)
- المحور الثالث :- متطلبات تفعيل الرقابة الشرعية الخارجية في المصارف الإسلامية .**
- هناك عدة متطلبات لتفعيل الرقابة الشرعية الخارجية في المصارف الإسلامية وتتمثل بالآتي :-

1- السعي إلى تكوين قسم خاص داخل ديوان الرقابة المالية يهتم بتدقيق ومراجعة أعمال المصارف الإسلامية من الناحية الشرعية يضم علماء أكفاء ملمين بالأصول والأعراف المالية بالإضافة إلى مراقبين شرعيين خارجين قادرين على أداء مهامهم وفقاً لتعاليم الشريعة الإسلامية أو العمل على تكوين هيئة شرعية مستقلة ترتبط بالسلطة التشريعية لكي يتم إضافة صفة الإلزامية على قرارات الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية ويمنح أعضائها الاستقلالية التامة في ممارسة أعمالهم وبما يؤدي إلى تفعيل دور تلك الرقابة في حل كل الانحرافات والتصرفات الخاطئة التي قد تحصل في تلك المصارف، كما يجب على

- الدولة إصدار قانون ينظم أعمال الرقابة الشرعية وضرورة قيام مجلس المعايير الرقابية بإصدار المعايير الشرعية لأعمال هيئات الفتوى والرقابة الشرعية وبما يؤدي إلى توسيع نطاق اختصاصاتها
- 2- ضرورة التنسيق بين المصارف الإسلامية والمؤسسات الشرعية والتعليمية كالجامعات والمعاهد ودور الإفتاء لكي تستفيد تلك المصارف من الدراسات التي تقوم بها تلك الجهات وتوظيفها في خدمة المصرف .
- 3- العمل على حث الأقسام المحاسبية في الكليات والمعاهد الفنية والتقنية بإضافة مادة المحاسبة الإسلامية إلى دراساتها الأولية بالإضافة إلى الدراسات العليا لإنشاء محاسبين ومراقبين لديهم الإلمام الكافي بالأمور الإسلامية فضلاً عن حث تلك الكليات والمعاهد على إنشاء أقسام خاصة تعتنى بالأمور المالية الإسلامية .
- 4- أن تكون الفتاوى متضمنة خطوات تنفيذها داخل المصرف .
- 5- نقل أعمال هيئات الفتوى والرقابة الشرعية الخارجية في حالة وجودها من الإطار الفردي إلى الإطار المؤسسي ويتمثل ذلك في إيجاد اللوائح التنظيمية التي تحكم عمل هذه الهيئات ومن خلال عقد الاجتماعات الدورية لتلك الهيئات التي تؤدي إلى توحيد الفتاوى الصادرة عن تلك الهيئات .
- 6- ضرورة قيام أعضاء الرقابة الشرعية بزيارات ميدانية متكررة إلى المصارف الإسلامية لكي يتعرفوا على الواقع العملي ولكي يتمكنوا من إبداء فتاواهم وأرائهم بصورة صحيحة لا أن يقتصر عملهم على صورة سؤال وجواب .
- 7- حث المصارف الإسلامية على بناء نظام للرقابة الشرعية الداخلية بحيث يكون فعال يضمن سير الأعمال طبقاً للشريعة الإسلامية ، كما يضمن اكتشاف الانحرافات وتحديد المسؤولية عنها واتخاذ الإجراءات اللازمة لتصحيحها بحيث يتضمن هذا النظام أربعة عناصر أساسية ، العاملون الأكفاء مهنيًا وشرعيًا ، المراجعة الشرعية الملائمة وتمثل بالمجموعة الدفترية والمستندية التي تعكس جميع المتطلبات الشرعية والفصل بين الوظائف المتعارضة ووجود جهة للتدقيق الشرعي الداخلي . (مشعل، 2011، 7)
- 8- العمل على حث أعضاء الرقابة الشرعية الخارجية في حالة وجودها من فقهاء وعلماء ومراقبين على تحديث معلوماتهم ومهاراتهم العلمية والمهنية ذات العلاقة بالتدقيق والرقابة الشرعية وذلك من خلال انخراطهم في دورات تدريبية مهنية كل فترة زمنية بموضوع الرقابة الشرعية وحضور المؤتمرات والندوات العلمية الخاصة بالتدقيق والرقابة الشرعية لمواكبة التطورات السريعة في دنيا الأعمال وتحديد موقف الشريعة إزاء تلك التطورات .
- 9- تحديد أتعاب ومكافآت المراقبين الشرعيين الخارجيين وذلك بما يتلاءم مع الخدمات الكبيرة التي يقدمونها للمجتمع بشكل عام وعلى اعتبارهم الأداة التي تساعد على تطبيق أحكام الشريعة داخل المصارف الإسلامية .



## النتائج والتوصيات

### أولاً :- النتائج

توصل البحث إلى النتائج الآتية :

- 1- تعد الرقابة الشرعية حقيقة لا بد من وجودها لكي تمارس مهامها على المصارف الإسلامية لتبين حقيقة أعمال تلك المصارف من الناحية الشرعية فضلاً عن إصدار الفتاوى الشرعية التي تنظم أعمال تلك المصارف .
- 2- هناك عدة صعوبات تواجه عمل الرقابة الشرعية الخارجية لعل أهمها قلة عدد الفقهاء والعلماء المتخصصين في المعاملات المصرفية فضلاً عن التطور السريع والكبير في المعاملات الاقتصادية مما يتطلب زج هؤلاء العلماء في دورات تدريبية متخصصة بالمعاملات المصرفية تمكنه من إصدار الفتاوى الخاصة بتلك المعاملات وبما يتلائم مع التطور السريع في دنيا الأعمال.
- 3- إن الجهة التي تمارس أعمال الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية هي جهات داخلية تابعة لإدارة المصرف تهدف إلى فحص وتقييم مدى التزام المصرف الإسلامي بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية .
- 4- ضرورة زج ممن يرغب من خريجي كليات الشريعة الإسلامية بالعمل في المصارف الإسلامية وإشراكهم بالدورات التدريبية التي تكسبهم معرفة ومهارة بالأمور المحاسبية والمالية لكي يكونوا قادرين على تلبية متطلبات أعمال المصارف الإسلامية .

### ثانياً :- التوصيات

يوصي الباحثان ما يلي:

- 1- ضرورة إدراج مادة المحاسبة الإسلامية ضمن المناهج الدراسية إلى جانب النظرية المحاسبية في الكليات والمعاهد المتخصصة بالأمور المالية والمحاسبية للحصول على خريجين متخصصين بهذا المجال يمكن الاستفادة منهم في مجال الأعمال المصرفية الإسلامية.
- 2- الحث على عقد الندوات والمؤتمرات الخاصة بالمصارف الإسلامية والتي تتناول الجانب المحاسبي والرقابي وبالأخص الأمور المتعلقة بالرقابة الشرعية بكافة أنواعها
- 3 - ضرورة تكوين هيئة رقابة شرعية خارجية تضم علماء أكفاء من ديوان الوقف السني وديوان الوقف الشيعي شرط أن يكونا على علم ودراية بالأمور المحاسبية والرقابية إلى جانب مراقبين ذوي إمام ومعرفة بالأمور الشرعية في المصارف الإسلامية على أن تكون هذه الهيئة مرتبطة بالسلطة التشريعية لكي تستمد قراراتها صفة الإلزامية على تلك المصارف .

## قائمة المصادر

### أولاً :- الرسائل الجامعية

1- العليات ، احمد عبد الغفور مصطفى ، (2006) ، الرقابة الشرعية على أعمال المصارف الإسلامية ، رسالة ماجستير ، جامعة النجاح ، فلسطين .

### ثانياً :- الدوريات

- 1- القطان ، محمد أمين علي ، (2004) الرقابة الشرعية الفعالة في المصارف الإسلامية ، بحث مقدم إلى المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي ، جامعة أم القرى .
- 2- سيعفان ، حسين، قدوره ،محمد وليد ، 1997 " قياس وتوزيع الأرباح في المصارف الإسلامية ، مجلة الدراسات المالية والمصرفية ، العدد3، مجلة5
- 3- هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ، معايير المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية ، 2008 ، بدون سنة نشر

### ثالثاً :- الكتب

- 1- إلهيتي ، عبد الرزاق رحيم ، 1998 " المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق " دار أسامة للنشر ، الأردن .
- 2- شحاتة ، حسين حسين ، بدون سنة نشر ، المحاسب والمراجع القانوني الإسلامي ، سلسلة دراسات وبحوث في الفكر المحاسبي الإسلامي .
- 3- عطية ، محمد كمال ، 1984 "محاسبة الشركات والمصارف في النظام الإسلامي " دار الجامعات الإسلامية ، مصر .

### رابعاً :- الانترنت

1. الجرجري ، محمد عبد الوهاب ، العزاوي ، احمد سليمان محمد ، "الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية بين الواقع والطموح-دراسة تحليلية نظرية " [www.Alazzawi5u.com](http://www.Alazzawi5u.com)
2. الشرع ، مجيد ، (2007) تقييم الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية من وجهة نظر محاسبية " دراسة ميدانية على المصارف الإسلامية الأردنية " ( [www.Iefpedia.com](http://www.Iefpedia.com) )
3. العجلوني ، احمد طه (2009) المصارف الإسلامية والعولمة المالية ، الآثار المتوقعة وكيفية المواجهة (وجهة نظر العاملين في الإدارة العليا في المصارف الإسلامية الأردنية .  
( [Iraq virtual science library](http://Iraq virtual science library) )
4. حماد ، حمزة عبد الكريم 2005 ، الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية ، موقع إسلام اون لاین ، الإسلام وقضايا معاصرة ، على شبكة المعلومات الدولية ( الانترنت) .
5. طبيعة دليل إرشادات المراجعة والرقابة في المصارف الإسلامية  
( [www.darelmashora.com](http://www.darelmashora.com) ) .
6. مصطفى ، نورة احمد ، 2012 ، التحديات التي تواجه الرقابة الشرعية في البنوك الإسلامية ، [www.Ragaba.com](http://www.Ragaba.com) موقع الملتي الفقهي .
7. مشعل ، عبد الباري ، المدققين الشرعيين في تحديد أنواع تقارير المدققين الشرعيين ،